قال إن واشنطن ترغب ببقاء جزء من قواتها في البلاد

المالكي: العراق بحاجة إلى المدربين الأميركيين

بغداد/ المدى

أكد رئيس الوزراء نوري المالكي، أمس الخميس، أن العراق بحاجة إلى عدد من المدربين الأميركيين لتطوير القوات الأمنية العراقية على خلفية شراء أسلحة جوية وبرية وبحرية من الولايات المتحدة، وفي حين أشار إلى أن الكتل السياسية لم تفصح عن رأيها بشأن بقاء أو انسحاب القوات الأميركية نهاية العام الحالي، لفت إلى أن واشنطن ترغب بإبقاء جزء من قواتها.

وقال المالكي في حديث لفضائية العراقية إن "العراق اشترى من الولايات المتحدة الأميركية أسلحة مختلفة، برية وبحرية وجوية، كما سنقوم بشراء طائرات أميركية الصنع، فضلا عن الطائرات المروحية التي تم شراؤها في اوقات سابقة"، مبينا أن "ذلك بحاجة إلى وجود خبراء اميركيين لغرض تدريب وتطوير القوات العراقية على التعامل مع تلك المعدات".

وأضاف المالكي أن "إمكانية الاستعانة بهؤلاء المدربين للبقاء في العراق بعد انسحاب القوات الأميركية نهاية العام الحالي يجري الان التفاهم بشأنه، وهو امر لا يحتاج الى موافقة من قبل مجلس النواب، بل يعد قضية طبيعية لكل دولة، اذ لا يمكن شراء اسلحة دون أن يكون هناك مدربون".

وأشار المالكي الى أن "التوجهات العامة لا تسير باتجاه التمديد للقوات الأميركية"، مشددا على أن "بقاء تلك القوات يحتاج الى اتفاقية جديدة على أن يصوت عليها البرلمان بثلثي اعضائه، وذلك امر صعب تحقيقه، ولهذا اجرينا حوارات اولية مع الكتل قبل الذهاب الى مجلس النواب".

وكشف رئيس الوزراء أنه "خلال الاجتماع الاخير بالكتل السياسية في منزل رئيس الجمهورية جلال طالباني، حاولت أن احصل على موقف محدد من الكتل بكلمة نعم او لا لبقاء تلك القوات ولم افلح الا من قبل القليل والتي عبرت عن رأيها بشكل واضح وصريح".

وكان قادة الكتل السياسية عقدوا، في التاسع من تموز الحالي، اجتماعا بحضور قادة وممثلي الكتل السياسية ورئيس الوزراء نوري المالكي وزعيم القائمة العراقية إياد علاوي ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي ورئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم وأسفر الاجتماع عن تشكيل لجنة من قبل الكتل السياسية لمتابعة اتفاقات اربيل وحل المشاكل العالقة.

ولفت المالكي الى أن "زيارات المسؤولين الأميركيين الأخيرة الى العراق كانت تشير الى الرغبة ببقاء القوات الى فترة اطول داخل العراق، لكنهم كانوا يؤكدون أن ذلك مرهون بطلب الحكومة العراقية وموافقتها"، مؤكدا أن "مبررات الجانب الأميركي للبقاء غير مقنعة للكثير من القوى السياسية العراقية".

وكان نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي انتقد أمس، الخميس، اجتماع قادة الكتل السياسية الأخير، مشيرا إلى أن الشعب العراقي كان ينتظر من ذلك الاجتماع قرارات وليس تشكيل لجان وترحيل المشاكل إلى المستقبل، فيما أكد أن القائمة العراقية ترى عدم وجود مبرر موضوعي لوجود القوات الأميركية نهاية العام الحالي.

وأكدت السفارة الأميركية في العراق، أمس الاثنين، التزام القوات الأميركية بالاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن للانسحاب الكامل بحلول نهاية العام الحالي، مشيرة إلى عدم تلقيها حتى الآن أي طلب لبقاء قوات لها في البلاد، في حين لفتت إلى رغبة واشنطن في شراكة دائمة مع العراق دون أن تكون هناك قوات أميركية للحفاظ على تلك الشراكة.

ووقع العراق والولايات المتحدة، خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى تقليص عدد فرق إعادة الأعمار في المحافظات، فضلا عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار.

وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١١ الحالي، بعد أن انسحبت قوات الولايات المتحدة المقاتلة بموجب الاتفاقية، من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ الماضي.

الوطني يرفض القصف الإيراني وطرد السفير

متابعة/ المدى

طالب التحالف الوطني بعدم السكوت عن القصف الإيراني للمناطق الحدودية، فيما دعا الحكومة إلى عدم السكوت وحل الأزمة بين الجانبين، مؤكدا رفضه طرد سفير طهران من بغداد.

وقال النائب عن التحالف الوطني علي شبر إن "المطالبة بطرد السفير الإيراني من العراق يعد أمرا مستعجلا، لأننا نأمل طرح موضوع القصف الإيراني في مناقشات مجلس النواب"، مبينا أن "هذا الموضوع يحتاج إلى رؤية من قبل لجنتي الأمن والدفاع والعلاقات الخارجية البرلمانيتين ووزارة الخارجية العراقية لكي تصل صورة واضحة للبرلمان بهدف اتخاذ موقف بشأنها".

وكان النائب عن القائمة العراقية احمد العلواني طالب، أمس الأول، بطرد السفير الإيراني من العراق واستدعاء السفير العراقي في طهران احتجاجاً على القصف الإيراني الذي يستهدف المناطق الحدودية العراقية، فيما أشار إلى تشكيل لجنة برلمانية من لجنتي الأمن والدفاع والعلاقات الخارجية لمتابعة الموضوع.

وتابع شبر "لا نقبل بطرد أي سفير لأننا خسرنا الكثير من الوقت في تطوير علاقاتنا بدول الجوار"، داعيا إلى "حل الأزمة من خلال الحوار".

ودعا شبر الحكومة العراقية إلى أن "تبادر بحل الأزمة بين العراق وإيران"، مشيرا إلى "وجود قصف وخسائر وعلى الحكومة العراقية عدم السكوت"، مشددا على "ضرورة احترام السيادة العراقية".

وتشهد المناطق الحدودية مع إيران في محافظة أربيل عمليات قصف مدفعي تنفذها القوات الإيرانية على مواقع داخل الأراضي العراقية، بذريعة استهداف عناصر من معارضتها.

وكان رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني دعا، في الثاني من تموز الحالي، الحكومة الإيرانية إلى الحوار لحل المشاكل بدلاً من قصف المناطق الحدودية، مؤكداً أن هذه العمليات أدى إلى إلحاق أضرار مادية ونزوح أعداد من السكان.

وانتقد القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان، نهاية شهر حزيران الماضي، "سكوت" الحكومتين المركزية وإقليم كردستان على القصف الإيراني التركي المستمر على الإقليم، مطالباً بالكشف عن الاتفاقيات الأمنية المبرمة مع دول الجوار.

وتهاجم القوات الإيرانية بالمدفعية بين مدة وأخرى عناصر حزب الحياة الحرة بيجاك المنضوي ضمن حزب العمال الكردستاني التركي، ويمثله كرد إيرانيون يتخذون من جبال المناطق الحدودية الوعرة معقلاً لهم.

يذكر أن النائب الأول للرئيس الإيراني محمد رضا رحيمي أعلن في مؤتمر صحفي مشترك عقد مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي على هامش زيارته الأخيرة في العراق، يوم السادس من تموز الحالي، دعم الحكومة الإيرانية لحكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي واستعدادها للوقوف إلى جانبه لتحقيق الاستقرار الأمني في البلاد.

العراق يؤيد الحل الأوربي لمجاهدي خلق.. والبرلمان يحقق في أحداث أشرف

متابعة/ المدى

دعا رئيس مجلس النواب إلى تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في أحداث معسكر أشرف، مؤكدا تأييد العراق للحل الأوروبي القاضي بإعادة توطين سكان المعسكر في بلدان أخرى، فيما أعرب عن أمله بأن تتم مراعاة حقوق الإنسان لسكان المعسكر.

وقال رئيس لجنة الشؤون الخارجية ورئيس هيئة العلاقات مع العراق التابعة للبرلمان الأوروبي، إستروان ستيفنسون، في بيان إن "رئيس البرلمان العراقي أسامة النجيفي استنكر في كلمة ألقاها أمام البرلمان الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل استخدام العنف ضد اللاجئين السياسيين في معسكر أشرف وإزهاق أرواح العديد منهم"، داعياً إلى "تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الهجوم الذي تعرض له سكان المخيم".

وكان أحد عناصر منظمة خلق الإيرانية قتل وأصيب ١٢ آخرون كما أصيب ١٣ عنصراً من الجيش العراقي، بينهم خمسة ضباط، أحدهم برتبة مقدم، خلال صدامات وقعت بين عناصر المنظمة والجيش العراقي في معسكر أشرف في الثامن من نيسان الماضي، فيما أعلنت المنظمة عن مقتل ٢٨ وإصابة ٣٠٠ من عناصرها على خلفية الصدامات التي وقعت مع القوات الأمنية العراقية، في وقت أكدت الحكومة العراقية أن الأجهزة فرضت الأمن على محيط المعسكر بعدما أثار عناصر المنظمة أعمال شغب.

وأضاف ستيفنسون أن "النجيفي أيد الحل الأوروبي لإعادة توطين سكان المعسكر في بلدان أخرى"، لافتاً إلى أنه "ذكر أيضاً أنه إذا كان من الممكن نقلهم إلى أوروبا سيكون حلاً منطقياً".

وأشار ستيفنسون إلى أن "النجيفي أكد رفض جميع الأطراف في العراق الخطة المقترحة من قبل الأميركيين لتهجيره سكان المعسكر داخل العراق"، معرباً عن أمله في أن "يتم احترام حقوق الإنسان لهؤلاء اللاجئين السياسيين، ونأسف لما حدث لهم".

وحثت منظمة العفو الدولية، في بيان صدر أمس الخميس، الحكومة العراقية على احترام حقوق سكان مخيم أشرف وحمايتها وعدم مضايقتهم وضمان وصولهم إلى العناية الطبية وتسديد الحاجات الإنسانية الأخرى من دون أي عقبة.

وأعلن المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، أمس الاول، أن القوات العراقية تمنع ومنذ ستة أشهر إدخال الوقود إلى معسكر أشرف، واصفاً الأمر بـ""الحصار الدنيء"، وفي حين طالب القوات الأميركية والأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها الدولية والقانونية بشأن هذا الموضوع، دعا إلى محاكمة المسؤولين عن "حصار" المعسكر.

وكان المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، أعلن في ٣٠ حزيران الماضي، أن وزير المخابرات الإيرانية كشف عن إجراءات عراقية جديدة "ضد" معسكر أشرف، مؤكداً أنه تم إرسال قوات عسكرية جديدة إلى أطرافه، فيما اتهم المجلس في نيسان الماضي، الحكومة العراقية بتدمير وسلب ممتلكات في معسكر أشرف تصل قيمتها إلى أكثر من تسعة ملايين دولار، وطالب المجتمع الدولي والقوات الأميركية في العراق للتدخل العاجل لإعادة تلك الممتلكات.

وتطالب السلطات الإيرانية بغداد بتسليمها عناصر مجاهدي خلق المقيمين في معسكر أشرف بديالى.

وكان النظام في إيران اعتبر أن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية حركة محظورة منذ العام ١٩٨١، حيث أقام لها صدام هذا المعسكر خلال الحرب العراقية الإيرانية.

ويعيش في معسكر أشرف حالياً نحو ٣٤٠٠ شخص بعد أن تم نزع السلاح من أيديهم بعد دخول القوات الأميركية إلى العراق عام ٢٠٠٣، حيث تسلمت القوات الأميركية مسؤولية الأمن في هذا المعسكر قبل نقلها إلى القوات العراقية عام ٢٠٠٩.

وتأخذ أزمة وجود عناصر منظمة مجاهدي خلق في العراق بعداً آخر هذه الأيام ، فملف هؤلاء الذي كان يظهر بقوة تارة ويختفي تارة أخرى منذ تغيير النظام في العراق يبدو في طريقه إلى الحسم بعد إصدار الحكومة العراقية قراراً بإنهاء تواجد المنظمة في البلاد قبل نهاية العام الحالي باعتبارها منظمة إرهابية وشاركت بقتل عراقيين، وعزز القرار بآخر أعلنته وزارة الدفاع العراقية نص على تشكيل لجنة للتحقيق في أحداث الشغب التي شهدها المعسكر منذ نحو ثلاثة أشهر، إذ تعرب الوزارة عن شكوكها بأن تكون المنظمة استغلت أعمال الشغب لقتل بعض أنصارها الذين كانوا يريدون ترك المعسكر.

واتهمت منظمة العفو الدولية في تقرير صدر في وقت سابق، الحكومة العراقية بقتل ما لا يقل عن ثلاثين من عناصر منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة، وجرح آخرين باستخدام الرصاص الحي في محاولة لقمع احتجاجات ضد القوات العراقية قاموا بها في معسكر أشرف في محافظة ديالى.

فيما عمدت الحكومة العراقية إلى تغيير اسم معسكر أشرف إلى مخيم العراق الجديد بعد استلام مهام المسؤولية الأمنية فيه من القوات الأميركية، حيث أخضعت الداخلين إليه إلى إجراءات أمنية مشددة.

يذكر أن منظمة مجاهدي خلق أسست في ١٩٦٥ بهدف الإطاحة بنظام شاه إيران، وبعد الثورة الإسلامية في ١٩٧٩ عارضت النظام الإسلامي، والتجأ كثير من عناصرها إلى العراق في الثمانينيات خلال الحرب بين إيران والعراق ١٩٨٠- ١٩٨٨، وتعتبر المنظمة الجناح المسلح للمجلس الوطني للمقاومة في إيران، ومقره فرنسا، إلا أنها أعلنت عن تخليها عن العنف في حزيران عام ٢٠٠١.

ربيعة الحدودي: الأوضاع طبيعية ولم نسجل دخول أية عائلة سورية

متابعة/ المدى

كشف مدير ناحية ربيعة الواقعة على الحدود العراقية السورية ان ناحيته لم تسجل دخول اية عائلة سورية بسبب الاحتجاجات التي تشهدها بلادهم، كما بين مصدر امني ان الواجبات على الساتر الحدودي تسير بشكلها الطبيعي.

يقول مدير الناحية جاسم محمد كنهوش إن "الاوضاع طبيعية في منفذ ربيعة الحدودي (١٢٠كم شمال غرب الموصل)، ولم تدخل اي عائلة سورية الى العراق بعد الاحتجاجات والتظاهرات التي تعم معظم ارجاء سوريا"، نافيا بذلك الأنباء التي تناقلتها بعض وسائل الإعلام حول هذا الموضوع.

وبخصوص المخيمات التي نصبتها جمعية الهلال الاحمر، كما اعلنت سابقا، نفى كنهوش صحة الخبر، وقال "لا وجود لأي مخيم لاستقبال النازحين، فالناحية لم تستقبل أي منهم حتى الآن".

وكانت جمعية الهلال الاحمر في نينوى قد اعلنت في اوقات سابقة ان ستة عوائل سورية دخلت العراق عن طريق منفذ ربيعة الحدودي وان مخيمات للجمعية نصبت في ربيعة لاستقبال العوائل النازحة.

وأوضح كنهوش أن "المنفذ يشهد حركة طبيعية عبر دخول المسافرين أو المغادرين من سوريا باتجاه العراق"، مشيرا الى وجود "عوائل عراقية تسافر الى سوريا عبر المنفذ لغرض السياحة في فصل الصيف".

وتصاعدت وتيرة الاحتجاجات المناهضة للرئيس السوري بشار الأسد منذ ما يقارب الثلاثة أشهر منذ بدء موجة متصاعدة من الاضطرابات المنادية بالديمقراطية، وخرج الآلاف من المحتجين في مدن سوريا على الرغم من الحملة الضاربة ضدهم، وتقديم الأسد لبعض التنازلات السياسية لاحتواء الاضطرابات المتزايدة.

من جانبه قال مصدر امني في محافظة نينوى ان "الإجراءات طبيعية عبر الساتر الحدودي الممتد ما بين العراق وسوريا من الجهة الشمالية الغربية لنينوى"، مضيفا أن "دوريات اللواء السادس الذي تقع على عاتقه مهمة مراقبة الحدود لم تسجل اي خرق بهذا الخصوص حتى الآن".

واستدرك ان "ما سجل ويسجل لدينا فقط مطاردة المهربين عبر الساتر الحدودي من الذين يعملون على تهريب السكائر وبعض المواد الأخرى".

ابو علي سائق شاحنة من مدينة الموصل قال "عدت أمس الأول من سوريا ناقلا احدى البضائع لاحد التجار العراقيين وكانت الاوضاع طبيعية"، مبينا أن "هناك انخفاضا بسيطا في معدلات العمل من الجانب السوري بسبب الأوضاع الراهنة التي تعيشها سوريا".

الى ذلك قال صاحب إحدى شركات السياحة والسفر إن "الإعلام هو من يصعد ويؤجج الاوضاع، فما يحدث محصور في مناطق محددة"، مبينا أن الحركة السياحية "طبيعية خاصة مع بداية فصل الصيف".

وأضاف محمد اسماعيل أنه "مع بداية الاحتجاجات كان هناك توقفا طفيفا في عملنا بسبب مخاوف بعض الناس، لكن الأوضاع عادت بسرعة لعهدها السابق، بعد ان اطمأن المسافرين بان الأجواء طبيعية".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون